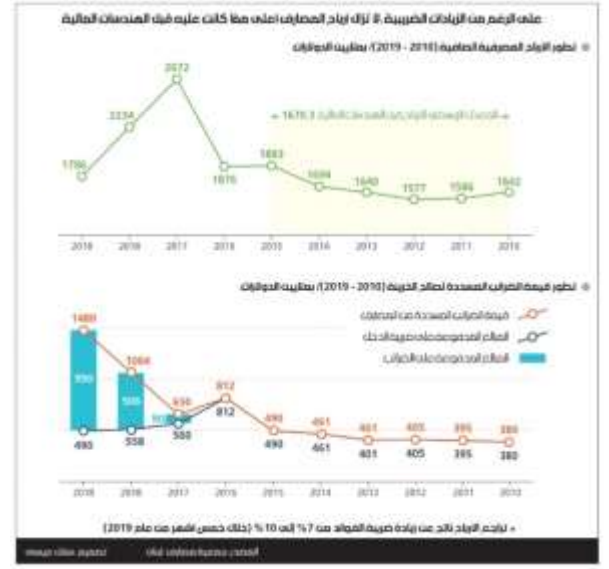


أرباح المصارف أعلى من المعدل التاريخي رغم الزيادة الضريبية

على الرغم من ارتفاع معدل الضريبة على الأرباح المصرفية، ولا سيما الفوائد، إلا أن الأرباح المتوقع أن تحققها المصارف خلال عام ٢٠١٩، تقدّر بنحو ١,٨ مليار دولار، وهي لا تزال أعلى من المعدل الوسطي الذي حقّته المصارف في السنوات التي سبقت بدء الهندسات المالية لمصرف لبنان، وتبلغ ١,٦ مليار دولار.

خلال السنوات العشر الأخيرة، أي منذ عام ٢٠١٠ حتى عام ٢٠١٩، تقدّر جمعية مصارف لبنان أن تحقّق المصارف أرباحاً صافية متراكمة (بعد تسديد الضريبة) بقيمة ١٨,٥ مليار دولار، مقابل تسديد ضريبة أرباح للخرينة بقيمة ٤,٩ مليارات دولار. الجزء الأكبر من أرباح المصارف مصدرها توظيفات المصارف لدى القطاع العام، أي في أدوات الدين العام والأدوات التي أصدرها مصرف لبنان، وهذا الأمر أتاح لها مضاعفة رؤوس أموالها بمعدل ١,٣ مرات أو ما قيمته ١٢,٤ مليارات دولار.

تشير إحصاءات الجمعية، إلى أن رؤوس أموال المصارف كانت تبلغ في عام ٢٠١٠ نحو ٩٢٢١ مليار دولار، متوقعة أن تبلغ ٢١٦٢٦ مليار دولار في نهاية عام ٢٠١٩، وأن تصل إلى ٢٢٧٥٣ مليار دولار في نهاية عام ٢٠٢٠. كذلك تشير إلى أن أرباح المصارف الصافية، أي بعد تسديد الضريبة ستبلغ ١,٧٨ مليار دولار في نهاية عام ٢٠١٩، زاعمة أنها «مظلومة» لأن زيادة ضريبة الفوائد عليها إلى ١٠% لمدة ثلاث سنوات اعتباراً من النصف الثالث من عام ٢٠١٩، وزيادة ضريبة مقطوعة على حجم الأعمال لمرة واحدة بنسبة ٢% ستؤديان إلى رفع عبء ضريبة الفوائد عليها من ٣٢% في عام ٢٠١٨ إلى ٥٠%، مدعية أن العطب ليس في أرباحها الهائلة، بل في النظام السياسي الفاسد وسرقات السياسيين وفسادهم.



في الواقع، إن إحصاءات الجمعية تشير إلى أن المصارف ستواصل تحقيق الأرباح الهائلة رغم كل الهذبة الأعباء الضريبية. لا بل ستعود أرباحها إلى مستويات متوافقة مع ما كانت عليه في السنوات الماضية قبل أن تتضخّم بسبب تنفيذ الهندسات المالية إلى ٢٦٧٢ مليار دولار في عام ٢٠١٧ و ٢٢٣٤ مليار في عام ٢٠١٨. وفي عام ٢٠١٦ صرّحت المصارف عن أرباح بقيمة ١٨٧٦ مليون دولار، وقبلها ربحت ١٨٨٣ مليون دولار، وفي عام ٢٠١٠ ربحت ١٦٤٢ مليون دولار! وهذه الأرباح تأتي رغم زيادة ضريبة الفوائد من ٥% إلى ٧% في عام ٢٠١٧ وإلغاء الإعفاء الذي كان ممنوحاً للمصارف عليها.

إصرار المصارف على لعب دور الضحية ومطالبتها بإصلاح فساد السياسيين وإبعادها عنهم، هو تمايز لطالما رغبت المصارف أن تظهره للعلن على اعتبار أنها لم تقم بتمويل هذا الفساد طوال العقود الماضية، ولم تكن منغمسة فيه إلى أقصى حدود بدليل أنها تمكّنت خلال عشر سنوات من مضاعفة رؤوس أموالها ١,٣ مرات. ولا شك بأن أكثر من ٦٠% من موجودات المصارف موظّفة في الدين العام سواء كان على شكل سندات خزينة أم شهادات إيداع صادرة عن مصرف لبنان أم هندسات مالية مع مصرف لبنان، ما يعني أن الجزء الأكبر من إيرادات المصارف هو من المال العام الذي تنفقه وزارة المال أو يخلقه مصرف لبنان.

وتدل الكثير من المؤشرات على أن ارتباط المصارف بهذا الفساد من خلال ما حصل في العقود الماضية لجهة ربط آليات الاستدانة وتمويل عجز الخزينة بمؤشرات ضعيفة الصلة بالاقتصاد يسهل إدارتها صعوداً أو هبوطاً بقرارات تصدرها السلطة النقدية أو المالية، بمعنى ما كان الدين العام مرتبطاً بعمق الدولة المالي بدلاً من أن يكون مرتبطاً بالنتائج المحلي الإجمالي. ويعبّر عن هذا الأمر نسبة الدين العام إلى الموجودات المصرفية، إذ كانت تبلغ ٤٢% في عام ٢٠١٠ ويقدر أن تبلغ ٣٣% في نهاية عام ٢٠١٩. وفي المقابل، فإن نسبة الدين العام إلى الناتج المحلي الإجمالي كانت تتضخّم بشكل متسارع من ١٣٨% في عام ٢٠١٠ إلى ١٥٢% في نهاية عام ٢٠١٩. هذا الأمر يشير إلى مستوى الترابط بين الدين وبين مركزية الدولة وتخصيصها الموارد لهذا الأمر بنسبة

كبيرة من النفقات العامة، فيما أعلن رئيس الحكومة المستقيلة سعد الحريري أنه سيلغي النفقات الاستثمارية من مشروع موازنة ٢٠٢٠، ما يعني أن الاقتصاد لا يقع ضمن أولويات هذه القوى السياسية، بل أرباح المصارف.

وقد جاءت ورقة الحريري التي أقرها مجلس الوزراء قبل استقالته، في سياق تقديم تنازل متواضع جداً تحت عنوان «إصلاحات». فهل يعتبر الحريري وباقي قوى السلطة أن فرض ضريبة مقطوعة لسنة واحدة بنسبة ٢% على حجم أعمال المصارف هو «إصلاح»؟ الإصلاح يجب أن يبدأ بتنازل المصارف عن أرباحها لفترة معينة كافية للخروج من المأزق المالي، وأن تقر الحكومة ثم مجلس النواب قانوناً يفرض ضرائب موازية لما هو معمول فيه عالمياً، على كل النشاطات الربعية، وبمعدلات تصاعدية تحمي الفقراء ولا تساويهم مع الأثرياء. كل دخل، سواء أكان فوائد ودائع، أم مبيعات عقارية، أم سواها من النشاطات المحلية والخارجية التي يقوم بها اللبنانيون مسجلون في الضريبة يجب أن يخضع لضريبة تصاعدية.